العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnIne)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27
مجلة الإتقان للعلوم الإنسانية Al-Itqan Journal of Humanities

نحو نظام نقدي دولي عادل رؤية إسلامية لإصلاح النظام النقدي العالمي

أ.م.د موفق تركي زيدان
الجامعة العراقية كلية العلوم الاسلامية / قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

مقدمة البحث (العربية):
يواجه النظام النقدي الدولي المعاصر تحديات هيكلية وأزمات مالية متكررة كشفت عن هشاشة الأسس التي قام عليها منذ انهيار نظام "بريتون وودز". فقد أدى الارتباط المطلق بالدولار وغياب الغطاء الحقيقي للنقود إلى اختلالات عميقة، جسّدتها معدلات التضخم المتسارعة وتفاقم الفجوة بين الاقتصاد النقدي والواقع الإنتاجي. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لطرح رؤية بديلة تستند إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي، التي تقدم منظومة متكاملة تهدف إلى استعادة العدالة المفقودة وتحقيق الاستقرار المالي العالمي. ويسعى هذا البحث إلى استشراف معالم نظام نقدي إسلامي عادل، يربط بين الأصول الشرعية والابتكارات التكنولوجية المعاصرة كتقنيات "البلوك تشين"، لبناء عملة عالمية قائمة على قيم الأخلاق والاستدامة. إن إصلاح النظام النقدي ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل هو مطلب إنساني لضمان توزيع عادل للثروات وحماية الشعوب من تقلبات الأسواق غير المنضبطة.

Research Introduction (English Translation):
The contemporary international monetary system faces structural challenges and recurring financial crises that have exposed the fragility of its foundations since the collapse of the Bretton Woods system. The absolute reliance on the dollar and the lack of a tangible backing for currency have led to deep imbalances, evidenced by accelerating inflation and the widening gap between the monetary economy and productive reality. Consequently, there is an urgent need for an alternative vision based on Islamic economic principles, which offer an integrated framework aimed at restoring lost justice and achieving global financial stability. This research seeks to explore the features of a fair Islamic monetary system that bridges Sharia principles with contemporary technological innovations, such as blockchain, to build a global currency founded on values of ethics and sustainability. Reforming the monetary system is not merely an economic necessity but a humanitarian imperative to ensure the fair distribution of wealth and protect nations from unregulated market fluctuations.

أولاً: اختيار الموضوع وأهميته

١. أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار هذا الموضوع استجابة لعدة اعتبارات جوهرية تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية العالمية:

أ. الأزمات المتكررة في النظام النقدي الدولي: شهد النظام النقدي الدولي القائم على الدولار الأمريكي منذ انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١م أزمات متتالية، كان آخرها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وما تبعها من اضطرابات نقدية وتضخمية حادة، مما يؤكد الحاجة الملحة لإصلاح هيكلي شامل.

ب. غياب العدالة في النظام الحالي: أدت هيمنة الدولار إلى اختلالات هيكلية عميقة، حيث تستفيد الولايات المتحدة من "الامتياز الباهظ" (Exorbitant Privilege) الذي يتيح لها طباعة النقود دون قيود حقيقية، بينما تتحمل الدول النامية أعباء التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف.

ج. ثراء الطرح الإسلامي: يقدم الاقتصاد الإسلامي منظومة متكاملة من المبادئ والضوابط التي يمكن أن تشكل أساساً لنظام نقدي أكثر استقراراً وعدالة، خاصة في ظل تزايد الاهتمام الدولي بالبدائل الأخلاقية للنظام المالي التقليدي.

د. التطورات التكنولوجية المعاصرة: أتاحت تقنيات البلوك تشين والعملات الرقمية المركزية (CBDC) فرصاً جديدة لإعادة هندسة النظام النقدي العالمي بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

٢. أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

- يسهم البحث في سد فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية المتعلقة بإصلاح النظام النقدي الدولي.
- يقدم إطاراً نظرياً متكاملاً لتطبيق المبادئ الإسلامية على مستوى النظام النقدي العالمي.
- يربط بين الأصول الشرعية والواقع الاقتصادي المعاصر من خلال منهجية تحليلية دقيقة.

الأهمية العملية:

- يقترح آليات عملية قابلة للتطبيق التدريجي على المستوى الدولي.
- يوفر دليلاً عملياً لصانعي السياسات في الدول الإسلامية لتطوير بدائل نقدية عادلة.
- يساعد المؤسسات المالية الإسلامية على المشاركة الفاعلة في النظام النقدي الدولي.

الأهمية الاستراتيجية:

- يعزز الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية من خلال تقليل التبعية النقدية.
- يسهم في بناء تكتلات اقتصادية إسلامية أكثر قوة وتماسكاً.
- يطرح رؤية إسلامية بديلة للنظام الاقتصادي العالمي في مواجهة التحديات الراهنة.

ثانياً: إشكالية البحث وتساؤلاته

الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن إصلاح النظام النقدي الدولي الحالي في ضوء المبادئ والأسس الإسلامية، بما يحقق الاستقرار النقدي والعدالة الاقتصادية على المستوى العالمي؟

التساؤلات الفرعية:

١. ما هي المظاهر الرئيسية للأزمة في النظام النقدي الدولي الحالي، وكيف تتعارض مع الضوابط الشرعية؟

٢. ما هي الأسس والمبادئ الإسلامية التي يمكن البناء عليها لإصلاح النظام النقدي الدولي؟

٣. ما هي الآليات والضوابط المقترحة لتفعيل عملة عالمية عادلة قائمة على المبادئ الإسلامية؟

٤. كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية والتطورات التكنولوجية المعاصرة في تطبيق النموذج المقترح؟

ثالثاً: أهداف البحث

١. تحليل الأزمة الراهنة في النظام النقدي الدولي وتقييمه من منظور إسلامي.

٢. استنباط الأسس والمبادئ الإسلامية المتعلقة بالنظام النقدي العالمي من مصادرها الشرعية.

٣. اقتراح إطار عملي متكامل لعملة عالمية عادلة قائمة على المبادئ الإسلامية.

٤. دراسة جدوى التطبيق وتحديات التحول نحو النظام المقترح.

رابعاً: منهج البحث

يعتمد البحث على منهجية متعددة الأبعاد:

١. المنهج الاستقرائي: لاستنباط الأحكام والمبادئ الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء.

٢. المنهج التحليلي: لتحليل واقع النظام النقدي الدولي وأزماته المعاصرة.

٣. المنهج المقارن: لمقارنة النظام الحالي بالبدائل المقترحة إسلامياً وغير إسلامياً.

٤. المنهج التطبيقي: لدراسة إمكانية التطبيق العملي للنموذج المقترح.

خامساً: الدراسات السابقة

رغم وجود عدد من الدراسات التي تناولت جوانب من الموضوع، إلا أن هذا البحث يتميز بـ:

- الشمولية في معالجة النظام النقدي الدولي من منظور إسلامي متكامل.

– الربط بين الأصول الشرعية والتطبيقات المعاصرة بما فيها العملات الرقمية.

– تقديم آليات عملية قابلة للتطبيق التدريجي.

سادساً: خطة البحث

يتكون البحث من أربعة مباحث رئيسية، كل مبحث يتضمن ثلاثة مطالب تفصيلية، على النحو الآتي المبحث الأول: الإطار النظري ومفاهيم الأزمة في النظام النقدي الدولي الحالي.المبحث الثاني: الأسس والمبادئ الإسلامية لإصلاح النظام النقدي (الرؤية البديلة).المبحث الثالث: الآليات والضوابط المقترحة لتفعيل عملة عالمية إسلامية (عملة عادلة).المبحث الرابع : اصلاح نظام النقدي الدولي من منظور اسلامي ووضعي ومقترح العملة الرقمية المركزية (CBDC).

المبحث الأول: الإطار النظري ومفاهيم الأزمة في النظام النقدي الدولي الحالي

المطلب الأول: المظاهر الرئيسية للأزمة الراهنة في النظام النقدي الدولي (هيمنة الدولار، تزايد المضاربات)

أولاً: التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي وهيمنة الدولار

يمثل النظام النقدي الدولي الحالي نتاجاً لتطورات تاريخية ممتدة، بدأت مع اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م، والتي أسست لنظام نقدي دولي مبني على ربط الدولار بالذهب (٣٥ دولاراً للأوقية)، مع ربط باقي العملات بالدولار. وقد أشار الدكتور سامي حمود في كتابه "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية" إلى أن "هذا النظام كان يحمل في طياته بذور انهياره منذ البداية، لأنه اعتمد على قدرة دولة واحدة على الالتزام بتحويل عملتها إلى ذهب، وهو أمر يتعارض مع طبيعة الدول في السعي وراء مصالحها الخاصة"[١].

انهيار نظام بريتون وودز: في ١٥ أغسطس ١٩٧١م، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وقف تحويل الدولار إلى ذهب، فيما عُرف بـ"صدمة نيكسون" (Nixon Shock)، مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز والانتقال إلى نظام أسعار الصرف العائمة.: "لقد كان إلغاء الغطاء الذهبي للدولار بمثابة إعلان إفلاس النظام النقدي الدولي، وبداية لفوضى نقدية لم تنته حتى اليوم"[٢].

هيمنة الدولار المطلقة:

رغم انهيار نظام بريتون وودز، استمرت هيمنة الدولار من خلال عدة آليات:

١–**التسعير البترولي بالدولار**: تأسيس نظام "البترودولار" في منتصف السبعينيات، حيث أصبحت تجارة النفط العالمية محصورة بالدولار.: علم أم وهم؟" إلى أن "ربط النفط بالدولار منح الولايات المتحدة سلطة نقدية غير محدودة، إذ أصبحت قادرة على طباعة أوراق نقدية بلا قيمة حقيقية لشراء سلعة استراتيجية"[٣].

٢. **الاحتياطيات النقدية العالمية:** تشير بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الدولار يشكل حوالي ٥٩٪ من الاحتياطيات النقدية العالمية حتى نهاية ٢٠٢٤م.

٣. **عملة التجارة الدولية:** يتم تسوية أكثر من ٤٠٪ من المدفوعات الدولية بالدولار، رغم أن حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية لا تتجاوز ١٠٪.

ثانياً: المظاهر الرئيسية لأزمة النظام النقدي الدولي الحالي

١. **التضخم النقدي والانفصال عن الاقتصاد الحقيقي:** يعاني النظام النقدي الحالي من انفصال واضح بين الكتلة النقدية والاقتصاد الحقيقي. يوضح الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد في "أزمة النقد المعاصر وعلاجها في الإسلام" أن "القاعدة النقدية في الاقتصاديات الكبرى تضاعفت عشرات المرات خلال العقدين الماضيين دون أن يصاحب ذلك نمو مماثل في الناتج الحقيقي"[٤].وقد تفاقمت هذه المشكلة مع سياسات التيسير الكمي (Quantitative Easing) التي اتبعتها البنوك المركزية الكبرى بعد أزمة ٢٠٠٨م. ففي الولايات المتحدة وحدها، ارتفع حجم ميزانية الاحتياطي الفيدرالي من حوالي ٩٠٠ مليار دولار قبل الأزمة إلى أكثر من ٩ تريليونات دولار في ذروة جائحة كورونا.

٢. **المضاربات المالية وعدم الاستقرار:** تحول النظام المالي العالمي إلى كازينو ضخم للمضاربات، حيث تشير تقديرات بنك التسويات الدولية (BIS) إلى أن حجم المشتقات المالية العالمية (Financial Derivatives) وصل إلى أكثر من ٦٠٠ تريليون دولار، أي ما يعادل أكثر من سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي.يعلق الدكتور محمد عمر شابرا في كتابه "الإسلام والتحدي الاقتصادي" قائلاً: "لقد أصبحت المضاربات المالية هي المحرك الرئيسي للنظام المالي العالمي، بدلاً من تمويل الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى فقاعات مالية متكررة وأزمات مدمرة"[٥].

٣. الأزمات المتكررة والدورية:

شهد النظام المالي العالمي أزمات متتالية منذ التسعينيات:

- الأزمة الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨م
- أزمة الدوت كوم ٢٠٠٠-٢٠٠١م
- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م
- أزمة الديون الأوروبية ٢٠١٠-٢٠١٢م
- أزمة التضخم والركود التضخمي ٢٠٢١-٢٠٢٣م

يرى الدكتور نعمت عبد اللطيف مشهور في "السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي" أن "تكرار هذه الأزمات ليس عرضياً، بل هو نتيجة طبيعية لنظام مبني على الديون المتراكمة والمضاربات غير المنضبطة"[٦].

٤. عدم العدالة في توزيع الأعباء والمنافع:

يعاني النظام النقدي الحالي من اختلال صارخ في توزيع المنافع والأعباء:

أ. **الامتياز الباهظ (Exorbitant Privilege):** تستفيد الولايات المتحدة من قدرتها على طباعة الدولار لتمويل عجزها التجاري وديونها الضخمة. يشير الدكتور عيسى عبده في "الأسس الاقتصادية لمشكلة النقد الدولي" إلى أن "هذا الامتياز يكلف بقية العالم مئات المليارات سنوياً في صورة انخفاض القوة الشرائية لاحتياطياتها الدولارية"[٧].

ب. تصدير التضخم: عندما تطبع الولايات المتحدة النقود، فإن التضخم الناتج يتم تصديره إلى بقية العالم من خلال ارتفاع أسعار السلع المقومة بالدولار، خاصة الغذاء والطاقة.

ج. التبعية النقدية: تضطر الدول النامية إلى الاحتفاظ باحتياطيات ضخمة من الدولار لحماية اقتصاداتها من الصدمات الخارجية، مما يشكل تحويلاً مستمراً للموارد من الفقراء إلى الأغنياء.

٥. هشاشة النظام المالي العالمي:

كشفت أزمة ٢٠٠٨م عن الهشاشة البنيوية للنظام المالي العالمي، حيث أدى انهيار مؤسسة مالية واحدة (Lehman Brothers) إلى تجميد كامل لأسواق الائتمان العالمية. يقول الدكتور علي محيي الدين القره داغي في "دراسات في الاقتصاد الإسلامي": "لقد أثبتت أزمة ٢٠٠٨م أن النظام المالي القائم على الديون والرافعة المالية العالية هو كالبنيان المرفوع على الرمال، أول صدمة تؤدي إلى انهياره الكامل"[٨].

ثالثاً: الأسباب الجذرية للأزمة من المنظور الإسلامي

١. الربا كأساس للنظام:

يقوم النظام النقدي والمالي الحالي على الفائدة الربوية، وهو ما يتعارض جذرياً مع التعاليم الإسلامية. يوضح الدكتور محمد عبد المنعم أبو زيد في "نحو تطوير نظام نقدي إسلامي" أن "الربا يؤدي بالضرورة إلى نمو الديون بشكل أسّي، مما يجعل الأزمات المالية حتمية لا مفر منها"[٩].

والربا له آثار مدمرة على النظام النقدي:

- يشجع على الاستدانة المفرطة
- يفصل النقود عن الاقتصاد الحقيقي
- يؤدي إلى تراكم الديون بشكل غير قابل للاستدامة
- يخلق دورات متكررة من الازدهار والانهيار

٢. النقود الورقية الإلزامية (Fiat Money):

منذ انهيار نظام بريتون وودز، أصبحت جميع العملات الرئيسية نقوداً ورقية لا تستند إلى أي غطاء حقيقي. يعلق الشيخ محمد تقي العثماني في "مقدمة في النقود والبنوك الإسلامية" قائلاً: "النقود الورقية الإلزامية بدون غطاء حقيقي تمنح الحكومات سلطة مطلقة في خلق النقود، وهو ما يؤدي حتماً إلى التضخم وانهيار القيمة الشرائية" (العثماني، ١٩٩٩م، ص ٨٩).

٣. المضاربات والمقامرة: تحول الجزء الأكبر من النشاط المالي العالمي إلى مضاربات صرفة لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي. وهذا يتعارض مع مقصد الشريعة في جعل المال وسيلة لتحقيق التنمية الحقيقية، لا غاية في حد ذاته.

المطلب الثاني: تقييم النظام النقدي الدولي الحالي في ضوء الضوابط الشرعية (مفهوم النقود ووظائفها)

أولاً: مفهوم النقود في الفقه الإسلامي

١. التعريف اللغوي والاصطلاحي:

النقد لغة: التمييز بين الجيد والرديء، والدراهم والدنانير. وقد عرّف الفقهاء النقود بتعريفات متقاربة، منها تعريف الإمام ابن تيمية رحمه الله: "الدراهم والدنانير هي الأثمان التي يتعامل بها الناس"[١٠].

ويعرّف الدكتور رفيق المصري النقود في المفهوم الإسلامي بأنها: "كل ما يلقى قبولاً عاماً كوسيط في المبادلات ومقياس للقيم ومخزن للثروة، بشرط أن يكون له قيمة ذاتية أو يكون مغطى بأصول حقيقية"[١١].

٢. النقود الشرعية (الذهب والفضة):

أجمع الفقهاء على أن الذهب والفضة هما الأصل في النقود الشرعية، وذلك لعدة أسباب:

أ. **النص الشرعي:** قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [التوبة: ٣٤]. وقد ربط الشارع الحكيم أحكاماً كثيرة بالذهب والفضة كالزكاة والديات والكفارات.

ب. **القبول العام عبر التاريخ:** يقول ابن خلدون في مقدمته: "وأما الذهب والفضة فهما حجران، لهما قيمة بأنفسهما، وهما عند أهل العالم أثمان وقيم المتمولات"[١٢].

ج. **الثبات النسبي للقيمة:** يشير الدكتور علي السالوس في "موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة" إلى أن "الذهب والفضة يتميزان بثبات نسبي في القيمة عبر الزمن، بخلاف النقود الورقية التي تتعرض لتقلبات حادة"[١٣].

٣. النقود الاصطلاحية (الورقية والإلكترونية):

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم النقود الورقية على أقوال، أرجحها:

القول الأول: أنها نقود اصطلاحية مستقلة، لها أحكام الذهب والفضة من حيث الزكاة والصرف. وهذا قول جمهور الفقهاء المعاصرين، كالشيخ عبد الله بن منيع والشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي في "المعاملات المالية المعاصرة": "الأوراق النقدية أصبحت نقوداً حقيقية بالاصطلاح والقبول العام، وتجري عليها أحكام النقدين الشرعيين"[١٤].

الشروط الشرعية للنقود الاصطلاحية:

اشترط الفقهاء المعاصرون لقبول النقود الاصطلاحية شروطاً أهمها:

١. القبول العام من الناس

٢. إصدارها من جهة ذات سلطة معترف بها

٣. ضبط إصدارها بما يحفظ قيمتها

٤. أن لا تؤدي إلى الربا أو الغرر أو الاحتكار

يقول الدكتور نزيه حماد في "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء": "النقود الاصطلاحية جائزة شرعاً بشرط ضبط إصدارها وربطها بالاقتصاد الحقيقي"[١٥].

ثانياً: وظائف النقود في الإسلام

١. وسيط في التبادل:

الوظيفة الأساسية للنقود في الإسلام هي تسهيل المبادلات التجارية. يقول الإمام الغزالي رحمه الله في "إحياء علوم الدين": "فخلق الله الدراهم والدنانير حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، فيحفظان تقويمها، إذ لا تجانس بينها حتى يقع التقدير بها"[١٦].

وهذه الوظيفة تقتضي:

- استقرار القيمة الشرائية
- سهولة الاستعمال والتداول
- القبول العام

٢. مقياس للقيمة ووحدة حساب: تستخدم النقود لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة. يقول الدكتور محمد شوقي الفنجري في "المذهب الاقتصادي في الإسلام": "النقود في الإسلام معيار ثابت لقياس القيم، ولذلك حرم الشارع كل ما يؤدي إلى اضطراب هذا المعيار"[١٧].

٣. مخزن للقيمة: تُستخدم النقود لحفظ الثروة عبر الزمن، لكن الإسلام لا يشجع على كنز النقود، بل يحث على استثمارها في الاقتصاد الحقيقي. قال **تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة: ٣٤].**

يوضح الدكتور يوسف القرضاوي في "فقه الزكاة" أن "الإسلام جعل في الأموال المكنوزة زكاة سنوية لحث أصحابها على تشغيلها واستثمارها، وإلا أكلتها الزكاة عاماً بعد عام"[١٨].

٤. وظيفة محظورة: النقود كسلعة: من المهم التأكيد على أن الإسلام يرفض أن تكون النقود سلعة تُتَّجَر بها لذاتها. يقول ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين": "والأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت هي المقصودة بالكنز والإمساك فسدت على الناس معايشهم"[١٩].ويؤكد الدكتور عبد الله بن سليمان المنيع في "بحوث في الاقتصاد الإسلامي" أن "تحويل النقود إلى سلعة يُتاجر بها في أسواق الصرف والمضاربات هو من أخطر الانحرافات عن المقصد الشرعي للنقود"[٢٠].

ثالثاً: تقييم النظام النقدي الدولي الحالي في ضوء المعايير الشرعية

١. انتهاك الوظيفة الأساسية للنقود:

يفشل النظام النقدي الحالي في تحقيق الوظائف الشرعية للنقود للأسباب التالية:

أ. عدم الاستقرار في القيمة:

فقدت النقود الورقية غير المغطاة وظيفتها كمقياس ثابت للقيمة. يشير الدكتور محمد عبد الحليم عمر في "النظام النقدي الدولي بين الماضي والحاضر" إلى أن "الدولار الأمريكي فقد أكثر من ٩٧٪ من قيمته الشرائية منذ إنشاء الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣م"[٢١].

ب. تحول النقود إلى سلعة:

أصبحت النقود نفسها موضوعاً للمضاربة في أسواق الصرف العالمية، حيث يصل حجم المعاملات اليومية في سوق الفوركس (Forex) إلى أكثر من ٧.٥ تريليون دولار، ٩٠٪ منها معاملات مضاربية لا علاقة لها بالتجارة الحقيقية.يعلق الدكتور حسين شحاتة في "محاسبة الزكاة في ضوء المعايير الشرعية" قائلاً: "المضاربة في العملات هي من أخطر أنواع القمار المنظم، حيث تؤدي إلى تدمير اقتصادات دول بأكملها لمصلحة المضاربين"[٢٢].

٢. مخالفة مبدأ تحريم الربا: يقوم النظام النقدي الحالي على الفائدة الربوية كأساس للسياسة النقدية. يستخدم البنك المركزي سعر الفائدة كأداة رئيسية لإدارة الاقتصاد، وهو ما يتعارض صراحة مع النصوص القطعية في تحريم الربا.

يقول الدكتور علي محيي الدين القره داغي في "بحوث في الاقتصاد الإسلامي": "نظام الفائدة يؤدي إلى:

- نمو الديون بشكل أسّي لا يمكن سداده
- تركز الثروة في أيدي قلة من المقرضين
- عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات المتكررة
- الظلم في توزيع الثروة بين الدائن والمدين"[٢٣].

٣. غياب الغطاء الحقيقي: انفصلت النقود المعاصرة عن أي غطاء حقيقي من ذهب أو فضة أو أصول إنتاجية، مما جعلها عرضة للتلاعب والتضخم. يرى الدكتور أحمد النجار في "البنوك الإسلامية وأثرها على النقود" أن "النقود بدون غطاء حقيقي هي مجرد وعود بالدفع لا قيمة لها إذا فقدت ثقة الناس فيها"[٢٤].

٤. مخالفة مبدأ العدل: يؤدي النظام الحالي إلى عدم عدالة صارخة في توزيع المنافع والأعباء:

أ. الامتياز الباهظ للدولار:

ب. يشير الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد في "موسوعة الاقتصاد الإسلامي" إلى أن "نظام الدولار يسمح للولايات المتحدة بالعيش على حساب بقية العالم، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدل الذي أمر الله به: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ} [النحل: ٩٠]"[٢٥].

ب. تصدير التضخم: عندما تطبع الدول الكبرى النقود، فإن الدول الصغيرة تتحمل عبء التضخم الناتج من خلال ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض قيمة احتياطياتها.

٥. **تشجيع المضاربة والميسر:** يشجع النظام الحالي على المضاربات المالية الضخمة في العملات والمشتقات المالية، وهو ما يدخل في باب الميسر المحرم. يقول الدكتور سامي السويلم في "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي": "معظم المشتقات المالية المعاصرة تشتمل على غرر فاحش وميسر محرم، لأنها معاملات صفرية المحصلة (Zero-sum games) يربح فيها طرف على حساب خسارة الطرف الآخر"[٢٦].

٦. **عدم الربط بالاقتصاد الحقيقي:** انفصلت الكتلة النقدية عن حجم الإنتاج والتجارة الحقيقية، مما أدى إلى فقاعات مالية متكررة. يوضح الدكتور محمد أنس الزرقا في "المدخل الفقهي العام" أن "الشريعة الإسلامية تربط النقود بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، فلا يجوز خلق نقود جديدة إلا بقدر نمو الإنتاج والتجارة"[٢٧].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغياب عملة عالمية مستقرة وعادلة

أولاً: الآثار الاقتصادية السلبية

١. **عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات المتكررة:**

أدى غياب عملة عالمية مستقرة وعادلة إلى تكرار الأزمات المالية والاقتصادية:

أ. **الأزمات المالية:** شهد العالم منذ انهيار بريتون وودز أكثر من ٤٠٠ أزمة مالية في مختلف أنحاء العالم، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. يقول الدكتور منذر قحف في "الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته": "هذا التكرار المفزع للأزمات ليس عرضياً، بل هو نتيجة حتمية لنظام قائم على الديون والمضاربة والانفصال عن الاقتصاد الحقيقي"[٢٨].

ب. **التضخم والركود التضخمي:** عانت معظم دول العالم من موجات تضخمية حادة، خاصة بعد سياسات التيسير الكمي التي اتبعتها البنوك المركزية الكبرى. ففي عامي ٢٠٢١-٢٠٢٣م، شهد العالم موجة تضخمية وصلت في بعض الدول إلى أرقام مزدوجة، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، خاصة الفقراء والطبقة الوسطى. يشير الدكتور رفيق المصري في "النقود والبنوك: النظرية والتطبيق" إلى أن "التضخم هو أشد أنواع الظلم الاقتصادي، لأنه يسرق من جيوب الفقراء لصالح الأغنياء دون أن يشعروا"[٢٩].

٢. **اختلالات الميزان التجاري وتراكم الديون:** أدى نظام الدولار إلى اختلالات هيكلية في الموازين التجارية العالمية:

أ. **العجز التجاري الأمريكي المزمن:** سمح نظام الدولار للولايات المتحدة بتسجيل عجز تجاري مزمن وصل إلى تريليون دولار سنوياً في بعض السنوات، دون أن تضطر إلى إجراء تصحيحات هيكلية، لأنها ببساطة تطبع الدولارات لتمويل وارداتها. يعلق الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد في "النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي" قائلاً: "لو كان أي بلد آخر يسجل مثل هذا العجز المزمن لانهارت عملته، لكن الدولار محمي بنظام البترودولار والهيمنة العسكرية الأمريكية"[٣٠].

ب. **تراكم الديون العالمية:** وصل إجمالي الديون العالمية (حكومية، خاصة، مؤسسية) إلى أكثر من ٣٠٠ تريليون دولار في نهاية ٢٠٢٤م، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يقول الدكتور محمد عمر شابرا في "نحو نظام نقدي عادل": "هذا التراكم المهول للديون غير قابل للسداد رياضياً، وسيؤدي حتماً إلى انهيار مالي عالمي"[٣١].

٣. **هدر الموارد الاقتصادية:**

يؤدي النظام الحالي إلى هدر هائل للموارد الاقتصادية:

أ. **احتياطيات نقدية ضخمة عاطلة:**

تضطر الدول النامية إلى الاحتفاظ باحتياطيات نقدية ضخمة (تقدر بأكثر من ١٢ تريليون دولار عالمياً) كوسادة حماية ضد الصدمات الخارجية، بدلاً من استثمارها في التنمية. يشير الدكتور محمد عبد المنعم أبو زيد في "الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج" إلى أن "هذه الاحتياطيات تمثل تحويلاً صافياً للموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، خاصة الولايات المتحدة"[٣٢].

ب. **القطاع المالي الضخم غير المنتج:**

تضخم القطاع المالي بشكل غير مسبوق، حيث أصبح يستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد البشرية والمالية دون أن ينتج شيئاً حقيقياً. في الولايات المتحدة مثلاً، أصبح القطاع المالي يستحوذ على أكثر من ٤٠٪ من أرباح الشركات، رغم أنه لا يوظف سوى ٥٪ من القوى العاملة.

٤. **تشوه الأسعار النسبية:**

أدى النظام النقدي الحالي إلى تشوه خطير في الأسعار النسبية:

أ. **فقاعات الأصول:**

خلقت السياسات النقدية التوسعية فقاعات في أسعار الأصول (العقارات، الأسهم، السندات)، مما أدى إلى توسع الفجوة بين الأغنياء (الذين يملكون الأصول) والفقراء (الذين يعتمدون على الدخل)يقول الدكتور علي السالوس في "فقه التيسير المعاصر": "ارتفاع أسعار الأصول بسبب التضخم النقدي ليس نمواً حقيقياً، بل هو وهم يؤدي إلى أزمات حقيقية عندما تنفجر الفقاعة"[٣٣].

ب. تقلبات أسعار السلع الأساسية:

أدت المضاربات في أسواق السلع الأساسية (كالغذاء والطاقة) إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما يضر بالفقراء في الدول النامية بشكل خاص.

٥. إعاقة التنمية الاقتصادية:

يعيق النظام النقدي الحالي التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال:

أ. تقلبات أسعار الصرف:

تؤدي التقلبات الحادة في أسعار الصرف إلى عدم يقين يعيق الاستثمار والتخطيط طويل الأجل. يشير الدكتور نعمت مشهور في "الاقتصاد الإسلامي: منهج وواقع" إلى أن "الدراسات تظهر أن تقلبات أسعار الصرف تقلل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"[٣٤].

ب. أزمات الديون السيادية:

وقعت عشرات الدول النامية في فخ الديون، حيث أصبحت تنفق جزءاً كبيراً من ميزانياتها على خدمة الديون بدلاً من التنمية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية السلبية

١. تفاقم عدم المساواة وتوزيع الثروة:

أدى النظام النقدي الحالي إلى توسع غير مسبوق في الفجوة بين الأغنياء والفقراء:

أ. إحصاءات صادمة:

وفقاً لتقرير أوكسفام لعام ٢٠٢٤م، فإن أغنى ١٪ من سكان العالم يملكون أكثر من ٤٥٪ من الثروة العالمية، بينما النصف الأفقر من البشرية لا يملك سوى أقل من ١٪.

يعلق الدكتور يوسف القرضاوي في "مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام" قائلاً: "هذا التفاوت الفاحش يتعارض مع مقاصد الشريعة في العدل والتكافل، ويهدد السلم الاجتماعي"[٣٥].

ب. آليات تركز الثروة:

يؤدي نظام الفائدة والتضخم النقدي إلى تركز الثروة من خلال عدة آليات:

- المقرضون (الأغنياء) يحصلون على دخل ثابت من الفوائد
- التضخم يفيد أصحاب الأصول (الأغنياء) ويضر أصحاب الدخول الثابتة (الفقراء)
- الفقاعات المالية تنقل الثروة من صغار المستثمرين إلى كبار المضاربين

٢. الفقر والبطالة:

رغم النمو الاقتصادي الاسمي، يعاني مئات الملايين من البشر من الفقر والبطالة:

أ. الفقر المدقع:

ب.لا يزال أكثر من ٧٠٠ مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أقل من ٢.١٥ دولار يومياً)، رغم أن الإنتاج العالمي يكفي لإطعام الجميع عدة مرات.يقول الدكتور محمد عبد الحليم عمر في "مشكلة الفقر وتوزيع الدخل والثروة في الإسلام": "الفقر في عصرنا ليس نتيجة نقص الموارد، بل نتيجة سوء التوزيع الذي يسببه النظام الاقتصادي الربوي"[٣٦].

ب. البطالة الهيكلية:

تؤدي الأزمات المالية المتكررة إلى موجات بطالة ضخمة، حيث فقد عشرات الملايين وظائفهم خلال أزمة ٢٠٠٨م وأزمة كورونا.

٣. عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

أدى الظلم الاقتصادي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية:

أ. الاحتجاجات الشعبية:شهد العالم موجات من الاحتجاجات الشعبية ضد الظلم الاقتصادي، من حركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة، إلى حركة "السترات الصفراء" في فرنسا، إلى الربيع العربي الذي كان له أسباب اقتصادية عميقة.يشير الدكتور عبد الله بن بيه في "صناعة الفتوى

في القضايا المعاصرة" إلى أن "الظلم الاقتصادي يؤدي حتماً إلى فتن وثورات، كما حذر النبي ﷺ: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب)"[٣٧].

ب. صعود الشعبوية والتطرف: ساهم الغضب من النظام الاقتصادي في صعود الحركات الشعبوية والمتطرفة في كثير من دول العالم.

٤. تدمير الطبقة الوسطى: أدى التضخم وتقلبات الأسواق المالية إلى تآكل الطبقة الوسطى، وهي العمود الفقري للاستقرار الاجتماعي:

أ. انخفاض القوة الشرائية: فقدت الطبقة الوسطى في معظم الدول الغربية جزءاً كبيراً من قوتها الشرائية خلال العقود الأخيرة، رغم ارتفاع الدخول الاسمية.

ب. صعوبة الحراك الاجتماعي: أصبح من الصعب على الفقراء الانتقال إلى الطبقة الوسطى بسبب تركز الثروة وارتفاع تكاليف التعليم والسكن.

٥. الأزمات الإنسانية: أدت الأزمات المالية إلى كوارث إنسانية:

أ. أزمة الديون في البلدان النامية: تعاني عشرات الدول من أزمات ديون خانقة، مما يضطرها إلى تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

ب. الهجرة القسرية: اضطر ملايين البشر إلى الهجرة من بلدانهم بحثاً عن لقمة العيش، بسبب الأزمات الاقتصادية التي يساهم فيها النظام النقدي الدولي.يقول الدكتور حسن عبد الله الأمين في "التنمية في الإسلام": "المهاجرون الذين يموتون في البحار والصحاري هم ضحايا نظام اقتصادي ظالم بقدر ما هم ضحايا الحروب والنزاعات"[٣٨].

ثالثاً: الآثار على العلاقات الدولية

١. الهيمنة والتبعية:

خلق النظام النقدي الحالي علاقات هيمنة وتبعية بين الدول:

أ. الهيمنة الأمريكية: أتاح نظام الدولار للولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية من خلال قطع الدول والشركات عن النظام المالي الدولاري، وهو سلاح أقوى من الأسلحة العسكرية في كثير من الأحيان.

ب. صندوق النقد والبنك الدوليين: تستخدم هاتان المؤسستان كأدوات للهيمنة، حيث تفرض على الدول المقترضة شروطاً قاسية (برامج التكييف الهيكلي) تؤدي إلى مزيد من الفقر والتبعية.يقول الدكتور محمد الأمين الشنقيطي في "اقتصاديات التخلف والتنمية": "قروض صندوق النقد تشبه السم الذي يُعطى للمريض كدواء، فهي تزيد المرض ولا تعالجه"[٣٩].

٢. الصراعات الدولية: ساهم النظام النقدي الحالي في توليد صراعات دولية:

أ. حروب العملات: تتنافس الدول على خفض قيمة عملاتها لتعزيز صادراتها، مما يؤدي إلى "حروب عملات" تضر بالجميع.

ب . الصراع على الموارد: أدى ربط الدولار بالنفط إلى صراعات دولية على مناطق إنتاج النفط والغاز.

خلاصة المبحث الأول: يتضح مما سبق أن النظام النقدي الدولي الحالي يعاني من أزمة بنيوية عميقة تتجلى في:

- هيمنة الدولار وما يترتب عليها من ظلم واختلالات
- انتهاك الوظائف الشرعية للنقود وتحولها إلى سلعة للمضاربة
- قيام النظام على الربا المحرم شرعاً
- غياب الغطاء الحقيقي للنقود وانفصالها عن الاقتصاد الحقيقي
- آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة على مستوى العالم

هذه الأزمة تستدعي إصلاحاً جذرياً شاملاً، وهو ما سنتناوله في المباحث التالية من خلال عرض البديل الإسلامي وآلياته التطبيقية.

المبحث الثاني: الأسس والمبادئ الإسلامية لإصلاح النظام النقدي (الرؤية البديلة) :

المطلب الأول: مبدأ إلغاء الفائدة (الربا) كشرط أساسي لربط النقود بالاقتصاد الحقيقي

يُعَدُّ تحريم الربا من أبرز الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، وهو المبدأ الذي يُميّز هذا النظام عن النظام الرأسمالي القائم على الفائدة[٤٠]. فالربا يؤدي إلى انفصال النقود عن النشاط الإنتاجي، إذ تتحول النقود إلى سلعة تُباع وتُشترى بذاتها، في حين أن الإسلام يرى أن النقود وسيلة تبادل وقياس للقيم وليست غاية في ذاتها[٤١]وقد جاءت النصوص الشرعية لتؤكد هذا التحريم، قال تعالى: ﴿وأحلّ الله البيع وحرّم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهو نص قاطع في دلالته على أن الربح المشروع لا يتحقق إلا من خلال النشاط الحقيقي كالإنتاج أو التجارة[٤٢].إن تحريم الفائدة

في الإسلام ليس مجرد توجيه ديني، بل هو إصلاح نقدي واقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل ومنع تراكم الثروات بطرق غير منتجة. فالنظام القائم على الفائدة يؤدي إلى أزمات مالية متكررة نتيجة المضاربة والديون المتراكمة، بينما النظام الإسلامي يربط التمويل بالنشاط الإنتاجي الفعلي[٤٣].لذلك فإن إلغاء الفائدة يمثل الخطوة الأولى نحو ربط النقود بالاقتصاد الحقيقي، وتحقيق التوازن بين الجوانب المالية والمادية في النظام الاقتصادي

المطلب الثاني: مبدأ ربط النقود بأصول ذات قيمة حقيقية (كالذهب أو سلة سلع) لضبط الكتلة النقدية :

من الأسباب الرئيسية لعدم استقرار النظام النقدي العالمي هو فصل النقود الورقية عن الغطاء الذهبي بعد انهيار اتفاقية "بريتون وودز" سنة ١٩٧١م[٤٤]. إذ أصبحت النقود تُصدر بقرارات سياسية ومصرفية دون ارتباط بأصول حقيقية، مما أدى إلى التضخم وفقدان الثقة بالعملة.أما المنظور الإسلامي فيرى أن النقود لا يجوز أن تُنشأ من فراغ، بل يجب أن تكون ممثلة لقيمة حقيقية، سواء من خلال الذهب أو الفضة أو سلة من السلع الأساسية[٤٥]. هذا الارتباط يجعل النقود أداة مستقرة لقياس القيم، ويمنع الإفراط في الإصدار النقدي غير المبرر.ويرى الاقتصاديون المسلمون أن ربط النقود بأصول حقيقية يُعيد التوازن بين الكتلة النقدية والإنتاج الحقيقي، ويحدّ من تقلبات الأسعار ويحقق العدالة بين فئات المجتمع[٤٦]. كما أن هذا النظام يتفق مع روح الشريعة الإسلامية التي تُحرِّم الظلم والاستغلال وتدعو إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[٤٧].

وبذلك فإن ربط العملة بأصول حقيقية هو آلية لضبط النمو النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهو ما يغيب عن النظام الورقي الحديث القائم على الثقة المجردة.

المطلب الثالث: مبدأ المشاركة في المخاطر والالتزام الأخلاقي (العدل) كبديل للمديونية والضمان الاسمي :

يقوم النظام المالي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهو ما يُعرف بقاعدة الغُنم بالغُرم، التي تُعدّ من أهم الأسس الأخلاقية والاقتصادية في المعاملات المالية[٤٨].ففي التمويل الإسلامي لا يُسمح بتحقيق العائد دون تحمّل الخطر، أي لا يجوز ضمان رأس المال والعائد معًا كما هو الحال في النظام الربوي[٤٩].وتجسّد صيغ التمويل الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة هذا المبدأ، إذ يتحمل الطرفان (صاحب المال والعامل) نتائج المشروع سواء كانت ربحًا أو خسارةً، وفق نسب محددة مسبقًا[٥٠].إن هذا المبدأ يحقق عدالة توزيع المخاطر ويمنع الاحتكار المالي، بخلاف النظام القائم على الدَّين والفائدة الذي يُحمِّل المدين كامل الخسارة ويضمن الربح للدائن[٥١].كما أن الالتزام الأخلاقي يُعتبر مكوّنًا جوهريًا في النظام النقدي الإسلامي، إذ تحكم المعاملات المالية قيم الصدق والشفافية والوفاء بالعقود، وهي القيم التي تُسهم في تعزيز الثقة والاستقرار في الأسواق[٥٢].وبذلك يُقدّم النظام الإسلامي بديلًا حقيقيًا للمديونية العالمية من خلال نموذج اقتصادي عادل ومستدام، يُوازن بين الربح والمسؤولية الأخلاقية.

المبحث الثالث: الآليات والضوابط المقترحة لتفعيل عملة عالمية إسلامية (عملة عادلة) :

تمهيد المبحث:

يُعَدّ موضوعُ العملة العالمية العادلة من القضايا المحورية في الفكر الاقتصادي المعاصر، خصوصًا في ظلّ ما يشهده النظام النقدي الدولي من اختلالات بنيوية ناجمة عن هيمنة الدولار الأمريكي وتقلبات أسعار الصرف، التي تؤدي إلى تفاوتات حادة في توزيع الدخل والثروة عالميًا[٥٣]. وفي هذا الإطار، تبرز الرؤية الإسلامية كمنظورٍ بديلٍ يسعى إلى إرساء نظام نقدي عالمي أكثر عدلاً واستقرارًا، يستند إلى القيم الأخلاقية والضوابط الشرعية التي تُحكِّم الاقتصاد بالواقع الحقيقي لا بالمضاربات الوهمية[٥٤].تهدف هذه الرؤية إلى وضع أسس وآليات عملية لابتكار عملة عالمية إسلامية عادلة، تكون أداةً للتبادل الدولي ووسيلةً لتحقيق التوازن المالي، مع تقليل التبعية للنظام الرّبوي التقليدي، وربط النقود بأصول حقيقية وقيمٍ أخلاقية تعزز العدالة والمشاركة في المخاطر[٥٥].المطلب الأول: ضوابط إصدار وإدارة العملة العالمية العادلة المقترحة في ضوء الفقه الاقتصادي (جهة الإصدار والرقابة)يقوم التصور الإسلامي لإصدار العملة العالمية العادلة على مبادئ الفقه الاقتصادي التي ترفض الاحتكار النقدي وتقرّ مبدأ الملكية الجماعية للنقود، بوصفها وسيطًا عامًا لا يُستغل لتحقيق الربح المنفصل عن النشاط الحقيقي[٥٦]. لذلك، فإنّ جهة الإصدار المقترحة لهذه العملة يجب أن تكون هيئة نقدية إسلامية مشتركة تمثل مجموعة من الدول الإسلامية، بحيث تُدار وفق نظامٍ شوريٍّ يضمن الشفافية والمساءلة[٥٧].كما ينبغي أن يكون الإصدار النقدي منضبطًا بحدود الغطاء الحقيقي من السلع أو الذهب أو الأصول الإنتاجية، لتفادي التضخم الناتج عن الطباعة غير المغطاة، وهو ما يتوافق مع المقصد الشرعي في حفظ المال ومنع الظلم المالي[٥٨]. وتُناطُ مهمة الرقابة بـ مجلس فقهي – اقتصادي يتابع التزام الجهة المصدرة بالمبادئ الشرعية، ويضمن أن لا تستخدم العملة في المعاملات الربوية أو المضاربات المالية غير المشروعة[٥٩].كذلك، تؤكد الرؤية الإسلامية أن إصدار العملة يجب أن يخضع لمعيار العدالة في التوزيع الدولي للسيولة، بحيث لا تُمنَح دولة واحدة

سلطة احتكار النقد العالمي، كما هو الحال في النظام القائم على الدولار، بل تُدار وفق نظامٍ تشاركيٍّ يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء[٦٠]. هذا الضابط يعزز الاستقرار المالي العالمي، ويحدّ من أزمات الديون السيادية التي تتكرر في ظلّ هيمنة العملات الورقية الوطنية الكبرى[٦١].

المطلب الثاني: آليات تمويل التجارة الدولية والاستثمارات البينية بالعملة العادلة (نموذج المقايضة، مقترح التمويل التشاركي) :

يُعدّ تمويل التجارة الدولية والاستثمارات البينية من أهم الأدوار التي يُفترض أن تضطلع بها العملة العالمية الإسلامية العادلة، إذ تهدف إلى استبدال النظام القائم على القروض الربوية ونظام الفائدة بآليات تمويلٍ قائمة على المشاركة والتكافؤ[٦٢]. ويرتكز هذا التصور على مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحريم الربا والمضاربة الوهمية، وتشجيع التبادل الحقيقي للسلع والخدمات ضمن إطارٍ من العدالة والشفافية[٦٣].من أبرز هذه الآليات نموذج المقايضة الدولية المنظمة، بحيث يمكن للدول الإسلامية أن تُقيم تبادلات سلعية متكافئة تُسعَّر بالعملة العادلة المقترحة، دون الحاجة إلى المرور بالدولار أو العملات الغربية[٦٤]. ويُعدّ هذا النموذج وسيلة لتقليص التبعية المالية وتقليل تكاليف التحويلات وتقلبات أسعار الصرف، كما يسهم في استقرار ميزان المدفوعات بين الدول الإسلامية[٦٥].أما الآلية الثانية فهي التمويل التشاركي، الذي يقوم على أسس عقود الاستثمار الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة الإنتاجية، بحيث تُستخدم العملة العادلة كوحدة حساب وتمويل للمشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء[٦٦]. وتعمل هذه الصيغة على تعزيز التعاون الاقتصادي الحقيقي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلًا من توجيه الأموال إلى المضاربات قصيرة الأجل كما هو الحال في النظام الرأسمالي[٦٧].ويؤكد هذا النموذج أن العملة الإسلامية العادلة لا تقتصر على كونها وسيلة تبادل فحسب، بل تمثل أداةً لتحقيق التنمية المشتركة، من خلال ربط السيولة الدولية بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية. وبهذا تتحقق فلسفة الاقتصاد الإسلامي التي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[٦٨].

المطلب الثالث: متطلبات التحول نحو العملة العادلة وتحديات قبولها دوليًا (منهجية التدرج والتعاون الدولي) :

إنّ الانتقال من النظام النقدي الدولي القائم إلى نظامٍ بديلٍ يعتمد العملة العالمية الإسلامية العادلة ليس عمليةً فورية، بل يحتاج إلى منهجية تدريجية تقوم على التخطيط المرحلي والتعاون المؤسسي بين الدول الإسلامية[٦٩]. فالتحول النقدي يتطلب بنية مالية قوية، واستقرارًا اقتصاديا داخليًا، وتنسيقًا سياسيًا واسع النطاق بين الحكومات والمؤسسات النقدية الإقليمية[٧٠].يبدأ هذا التحول عادةً من خلال إنشاء تكتلات نقدية إسلامية إقليمية، مثل "اتحاد نقدي إسلامي" يتعامل بعملة مشتركة في تسويات التجارة والاستثمار بين مجموعة من الدول، على أن يتم توسيع نطاق التعامل تدريجيًا ليشمل سائر الدول الإسلامية[٧١]. ومن ثمّ يمكن الانتقال إلى مرحلة توحيد المعايير المحاسبية والمصرفية وربط البنوك المركزية الإسلامية بنظام تسوية دولي موحّد بالعملة العادلة[٧٢].كما يتطلب نجاح هذه العملة قبولًا دوليًا تدريجيًا، من خلال ترسيخ الثقة في استقرارها واستنادها إلى أصولٍ حقيقية، مما يجعلها منافسًا جديًا للعملات الاحتياطية القائمة[٧٣]. وقد أشار العديد من الاقتصاديين الإسلاميين إلى أن قبول أي عملة جديدة في النظام الدولي يعتمد على مدى اتساع استخدامها في التجارة البينية، وقوة الاقتصاديات الداعمة لها، ومصداقية المؤسسات القائمة على إدارتها[٧٤].وتبرز من هنا الحاجة إلى التعاون الدولي الإسلامي على المستوى المؤسسي، مثل دعم منظمة التعاون الإسلامي (OIC) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB) لهذه المبادرة، وتنسيق الجهود البحثية والاقتصادية لتطوير نظم الدفع، وإعداد الدراسات الخاصة بالتحول النقدي العادل[٧٥]. كما ينبغي إشراك العلماء والفقهاء في عمليات التخطيط والرقابة الشرعية، لضمان التوافق بين الأهداف الاقتصادية والمقاصد الشرعية[٧٦].إنّ التدرج في التحول، والاعتماد على التعاون المتبادل، يشكلان الركيزة الأساسية لنجاح مشروع العملة العادلة عالميًا، بوصفه تجسيدًا عمليًا للرؤية الإسلامية في تحقيق العدالة والاستقرار النقدي والاجتماعي[٧٧].

خاتمة المبحث الثالث:

يتضح من خلال هذا المبحث أنّ بناء نظام نقدي عالمي عادل وفق المنظور الإسلامي يتطلب إرادة سياسية واقتصادية جماعية، ومؤسسات مالية منضبطة شرعًا، وآليات واقعية لتطبيق مبدأ العدالة والمشاركة في المخاطر. إنّ الرؤية الإسلامية لا تطرح مجرد بديلٍ نظري، بل تقدم نموذجًا إصلاحيًا متكاملًا يهدف إلى إعادة التوازن بين المال والواقع الاقتصادي، وتحقيق استقرار نقدي عالمي بعيد عن الهيمنة الربوية والتقلبات المصطنعة.

المبحث الرابع : اصلاح نظام النقدي الدولي من منظور اسلامي ووضعي ومقترح العملة الرقمية المركزية (CBDC) :

العملة الرقمية المركزية (CBDC).

تمهيد :

يُعدّ النظام النقدي الدولي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ يحدد قواعد تنظيم العلاقات المالية والتجارية بين الدول. ومع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد الأزمات المالية، برزت الحاجة الملحّة إلى إصلاح هذا النظام بما يحقق الاستقرار النقدي والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب بين الدول المتقدمة والنامية.كما يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع، مما أظهر هشاشة النظام النقدي الدولي القائم على هيمنة الدولار. ومع تزايد الأزمات المالية وظهور العملات الرقمية، بات إصلاح هذا النظام ضرورة استراتيجية لضمان استقرار العلاقات المالية الدولية وتحقيق العدالة الاقتصادية بين الدول.ومن هذا المنطلق، يطرح الاقتصاد الإسلامي نموذجًا بديلًا يقوم على العدالة، والاستقرار، وربط القيمة الحقيقية للنقود بالإنتاج الفعلي، مما يجعل رؤيته لإصلاح النظام النقدي الدولي ذات أهمية بالغة في عصر تتزايد فيه الدعوات لإصلاح هذا النظام، خاصة مع ظهور العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC).

المطلب الأول : نظام النقدي الدولي المفهوم والمكونات والمعايير :

أولا : مفهوم النظام النقدي الدولي :

مجموعة من القواعد والآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لمختلف دول العالم، بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف ونموها بصورة جيدة، واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يتسبب ذلك بحدوث أزمات واضطرابات اقتصادية.[٧٨]

ثانيا : مكونات النظام النقدي الدولي :

١- المؤسسات

٢- الاتفاقات

٣- القواعد (النواظم)

٤- العمليات التي تسمح المدفوعات، وصرف العملات، وانتقال رأس المال الذي تتطلبه المعاملات الدولية[٧٩].

ثالثا : معايير النظام النقدي الدولي :

١- التصحيح : يشير التصحيح الى الطريقة التي يمكن بواسطتها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فالنظام الجيد هو الذي يقلل الكلفة والوقت اللازم لتصحيح الاختلال الى اقل ما يمكن.

٢- السيولة : ما السيولة فتشير الى الكمية المتوفرة من الموجودات الاحتياطية الدولية اللازمة لتسوية الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، فالنظام الجيد هو الذي يوفر الاحتياطات الدولية الكافية التي تمكن الدول من تصحيح العجز في ميزانه بدون حصول انكماش في اقتصادها.

٣- الثقة : أما الثقة فتشير الى أن آلية التصحيح تعمل بكفاءة وان الاحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية[٨٠].

المطلب الثاني : آلية إصلاح النظام النقدي الدولي من منظوري الاقتصاد الاسلامي والوضعي:

أولا : آلية اصلاح النظام النقدي الدولي من منظور إسلامي :

لكي يتم إصلاح النظام الاقتصادي لا بد مما يلي :

١- ضبط إصدار وخلق، وعرض النقود، ولتحقيق ذلك فلا ينبغي أن تأتي معالجة

٢- الأزمات المالية على حساب تقبل مخاطر التوسع المفرط في إصدار النقود الاتفاق على قواعد دولية حاكمة تضبط التوسع في خلق النقود الائتمانية لدى البنوك التجارية في حدها الأدنى، ولتحقيق ذلك فلا بد من ربط حركة النقود بحركة الإنتاج الحقيقي، وضبط دوران النقد ودوران رأس المال عموماً مع حركة دوران منتجات السوق من سلع وخدمات.

٣- عدم التعامل مع النقود كسلعة من السلع، وإيقاف عمليات المضاربة بكل أشكالها وإعادة النظر في عقودها وآلياتها وتطبيقاتها، ثم إعادة هيكلتها لتكون أداةً في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي الدولي والمحلي بدلاً من أن تصبح سبباً في تشكل الفقاعات وظهور الأزمات.

٤- العمل على وضع آليات جديدة تكفل الاستقرار النسبي للعملات وتقلل فرص المضاربة عليها للاستفادة من فروق الأسعار.

٥- ولتحقيق ذلك فينبغي أن تتوقف حروب العملات بين الدول الكبرى والدخول

في مفاوضات تشترك بها جميع الدول للوصول إلى قواعد مرضية للجميع.

٦- وأخيراً، فينبغي الاتفاق على عملة دولية عادلة لتكون معياراً للتسويات الدولية[٨١].

ثانيا : إصلاح النظام النقدي الدولي من منظور اقتصادي وضعي :

ان ما يشوب الاقتصاد العالمي من متغيرات اقتصادية متسارعة أحدثت اللااستقرار في العلاقات النقدية الدولية، أوجب ضرورة الإسراع في خلق آليات إصلاح أكثر نجاعة لإدارة هذه الأزمات النقدية المتوالية وبحلل جديدة، تتمثل مجملها في النقاط التالية :

١- الحقائق الأساسية المتعلقة برؤية إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن:

إن الأزمات المالية النقدية المتتالية على الاقتصاد العالمي، أثبتت حقائق مفادها وجوب إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، من **خلال إتباع الحقائق التالية:**

١- إعادة بلورة معالم للنظام النقدي الدولي أكثر ملاءة ومرونة,

٢- ضرورة تأدية الدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار النقدي، مع استمرارية بذل الجهود تجاه بلورة نظام للإنذار المبكر للأزمات,

٣- إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية الحاكمة لنشاط تسيير عمليات تسوية المدفوعات المالية الدولية.

٢- لإطار المؤسسي:

فشل مؤسسات النظام النقدي الدولي في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها تولد عنها الحاجة الملحة إلى إعادة بناء وهيكلة كامل الأطر المؤسسية والقانونية والفنية للنظام، من خلال:

١- - إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي الدولي، بحيث يتم إقامة بنيان المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار النقدي العالمي وامتلاك القدرة اللازمة.

٢- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها، لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي عالمي تسوده روح العدالة والشفافية.

٣- اعتماد قاعدة الذهب:

العديد من المقترحات نادت بضرورة العودة الى قاعدة الذهب، أو كما يطلق عليه "العصر الذهبي" في فترات بريتون وودز، التي اتصفت بالاستقرار النقدي بالاعتماد على الذهب كوسيط للتبادل وقيمة للعملة في نفس الوقت، وهي من الحلول القوية في إعادة الاستقرار النقدي.

٤- ضبط أسعار الصرف، يتم ذلك من خلال :

١- كبح عملية تخفيض قيمة العملة ورفعها في أحيان أخرى، من أجل المنافسة في السوق العالمي.

٢- ضبط آليات سوق الصرف الأجنبي، من خلال ضبط أسعار صرف عملات مع عملات أخرى.

٣- مراقبة سوق الصرف الأجنبي من طرف هيئات وصية، كالمؤسسات المالية النقدية مثل صندوق النقد الدولي[٨٢]. وغيرها من الآليات.

ثالثا : التحديات التي تواجه آليات الإصلاح :

هناك تحديات كثيرة تواجه النظام النقدي الدولي :

١- كيفية تعزيز عملية العولمة بما يعود بالنفع على جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

٢- معالجة إعادة التوازن في الصين، والتكيف مع انخفاض أسعار السلع الأساسية واختلاف الأوضاع النقدية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم.

٣- استمرار الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في تكامل وتعميق أسواقها المالية، لا بد من إدارة المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالترابط والانفتاح[٨٣].

٤- هيمنة الدولار وعدم التناظر:

التحدي الأبرز هو استمرار دور الدولار الأمريكي كعملة احتياطية ووسيط تبادل رئيسي.عدم التناظر: تتحمل الدول التي لا تصدر عملة احتياطية عبء تعديل سياساتها في مواجهة الأزمات، في حين تتمتع الولايات المتحدة بميزة غير متناظرة تسمح لها بتمويل عجزها بتكلفة منخفضة[٨٤].

٥- صعود التمويل غير المصرفي والمخاطر الجديدة :

إن النمو الهائل في القطاع المالي غير المصرفي والابتكارات المالية الجديدة يطرح تحديات تنظيمية:

الرقابة غير الكافية: تقع قطاعات كبيرة من السوق المالي، بما في ذلك صناديق التحوط والائتمان الخاص، خارج نطاق التنظيم والرقابة الصارمة للبنوك المركزية والمؤسسات الدولية.المخاطر النظامية: يمكن أن تؤدي التطورات السلبية في هذا القطاع (مثل انهيار أسواق الائتمان الخاصة) إلى أزمة نظامية عالمية، وهو ما يزيد من تعقيد مهمة صانعي السياسات النقدية[٨٥].

المطلب الثالث : العملة الرقمية العادلة من منظور إسلامي :

أولا : العملة الرقمية مفهوما ونشأتها :

١- نشأة العملات الرقمية :

في عام ١٩٩٦م تم انشاء e Gold والذي يُعتبر شعاراً إلكترونياً يهدف إلى إنشاء عملة عالمية رقمية قابلة للتحويل إلى ذهب لتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت، وتتالى بعد ذلك عرض العديد من النظريات والبروتوكولات الخاصة بإنشاء وإدارة الأموال الرقمية غير القابلة للتتبع ومن خلال هذه النظريات والبروتوكولات وعلى أثر فقدان المستثمرين للثقة فى الاقتصاد التقليدي بوقوع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، بدأ ظهور أول نوع من العملات الافتراضية المشفرة والتي سُميت بالبيتكوين.وقد شهد الاقتصاد العالمي تحولات هامة افرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلق منها بأنظمة الدفع هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، اذ أدت الابتكارات في وسائل الدفع الي تقليص دور العملة النقدية وأظهر الى الوجود عملات جديدة لم تعهدها البشرية من قبل وهي النقود الافتراضية وأكثرها شيوعاً وانتشاراً هي عملة البيتكوين، وقد اتسع نطاق الاستخدام والانتشار السريع للعملات الافتراضية في كثير من الدول لانخفاض تكلفتها وسهولة استعمالها وسرعتها حيث يتم الدفع فوراً دون الحاجة الى أية وسائط أخرى[٨٦].

٢- **مفهوم العملات الرقمية** :أنها عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل مادي، وتعمل كوسيط لقيمة التبادل وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها، وتعتمد على تقنية سلسلة الكتل وخلق في إنشاء وحدات، العملة كما أن العملات الرقمية تتمتع بالعديد من المزايا تسمح التي بالمعاملات الفورية التي تتم مباشرة بين الأطراف المتعاملة ،وسطاء دون الحاجة و تستخدم بسلاسة لتسديد المدفوعات عبر الحدود و عند الاتصال بالاجهزة والشبكات العالمية للمعلومات[٨٧].

٣- خصائص العملات الرقمية :

١-تعتبر نقد ذو قيمة بت تخزينها الكترونيا حيث إنا تستخدم تقنية البيانات المشفرة يتم
تخزينها في ذاكرة الكمبيوتر أو الهاتف الذكي بكلمات سر قوية ومشفرة.

٢- تعتبر ثنائي الأطراف أو الأبعاد حيث أن طريقة نقلها من الزبون إلى البائع أو التاجر تتم دون وساطة جهة ثالثة مثل من قام بإصدارها .

٣- غير متجانسة وغير متماثلة : أي انه يوجد لكل عملة رقيمة مصدر خاص يعمل على إصدارها فهي تختلف من حيث القيمة ومن حيث الخدمات والسلع التي يمكن شراؤها بواسطتها.

٤- سهولة الحمل: تعد من اهم ما يميزها انها سهلة الحمل من حيث الاحتفاظ فيها داخل محافظ الكترونية أو وضعها الجسمي فهي تمتاز بصغر الحجم وخفية الوزن وتعد أنها أكثر فاعلية من النقد العادي.

ثانيا : التحديات التي تواجه العملة الرقمية :

هناك كثير من التحديات التي تواجه العملة الرقمية المركزية منها :

١- دراسة متأنية قبل إطلاق أي دولة لعملة رقمية للبنوك المركزية.

٢- قد يسحب المواطنون مبالغ طائلة من البنوك دفعة واحدة بشراء عملات رقمية للبنوك المركزية، مما قد يُسبب تدافعًا على سحب الودائع، مما يؤثر على قدرتها على الإقراض ويؤثر سلبًا على أسعار الفائدة.

٣- تُمثل هذه المشكلة مشكلة خاصة للدول ذات الأنظمة المالية غير المستقرة. كما تنطوي عملات البنوك المركزية الرقمية على مخاطر تشغيلية، نظرًا لتعرضها للهجمات الإلكترونية، وتحتاج إلى تعزيز قدرتها على الصمود في وجهها.

٤- تتطلب عملات البنوك المركزية الرقمية إطارًا تنظيميًا معقدًا يشمل معايير الخصوصية وحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال، والتي يجب تعزيزها قبل اعتماد هذه التقنية.[٨٨]

ثالثا : مقترح عملة مركزية عادلة :

لما كان العالم يشكو من تذبذب مستمر في النقد، بات سبباً رئيسياً في أزمات لا تنتهى إلى إفساد المناخ الاقتصادي، وطلباً لمخرج من المأزق الذي وقع فيه النظام النقدي والنظام الاقتصادي الدولي برمته في إثر قرار نيكسون ١٩٧١، وبحثاً عن عملةٍ عالمية عادلة ترضى جميع الأمم والشعوب، وتأسيساً على مبدأي العدل وجلب المصالح الذين نادت بهما الشريعة الإسلامية، فإن الواجب يُحتّم التأسيس لقاعدة نقدية تجمع بين القوة والمرونة والتوازن النسبي وتؤدي في ذات الوقت، وبناءً عليه فإن العملة ينبغي أن تتشكل من معادن وعملات وسلع معاً وينسب بعضها ثابت وبعضها مرن لضمان تحقيق أغراض (القوة والمرونة والتوازن). ولتحقيق ذلك ينبغي القيام بالآتي:

١. إعادة الاعتبار للذهب والفضة داخل قاعدة العملة الدولية، فبدون ذلك لا يمكن أن يكون للعملة قيمة ذاتية حقيقية تحافظ عليها من التقلبات الكبيرة والسريعة.

٢ – البحث عن عدة سلع تتميز بالطلب العالي عليها، وارتباطها بحاجات الناس، ويراعى في ذلك أن يتغير حجم الطلب على هذه السلع باختلاف المواسم.

٣. أن تتكون سلة عملات من أكبر ١٠ اقتصادات عالمية من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي، وتعطى كل عملة وزناً نسبياً مناسباً لها داخل سلة العملات هذه[٨٩]

الخاتمة :

النتائج :

١– النظام النقدي الدولي يعاني من اختلالات جوهرية.

٢– الدعوات الى اصلاح ضرورية لكنها تواجه صعوبات وتحديات.

٣– الحلول الإسلامية لإصلاح النظام النقدي الدولي من خلال استخدام أدوات التمويل الإسلامي وعدم التعامل بالربا.

٤–العملة الرقمية المر[٩٠]كزية تمثل فرصة اصلاح جديدة.

التوصيات :

١– تشكيل هيئة نقدية إسلامية دولية تضع أسسا لنظام نقدي إسلامي مشترك.

٢– إطلاق عملة رقمية إسلامية موحدة مدعومة بأصول حقيقية (ذهب، نفط سلع).

٣– دعم البحوث الشرعية والاقتصادية في مجال العملات الرقمية والتقنيات المالية الإسلامية.

٤– تعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات البينية بين الدول الإسلامية بعملات مستقرة.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

١. ابن تيميه، احمد عبدالحليم : مجموع الفتاوى.

٢. محمد الأمين الشنقيطي : اقتصاديات التخلف.

٣. محمد عبد المنعم.: نحو تطوير نظام نقدي إسلامي.

٤. محمد نجات الله: الربا والفائدة البنكية وأسباب تحريمها.

٥. نزيه حماد : معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء.

٦. نعمت عبد اللطيف : السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

٧. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ج٤ ص ٣٧٥

٨. البنك الإسلامي للتنمية، تقرير التنمية في العالم الإسلامي.

٩. ابن القيم الجوزيه، محمد بن ابي بكر : إعلام الموقعين عن رب العالمين.

١٠.ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد : المقدمة.

١١.أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين.

١٢.احمد النجار : البنوك الإسلامية وأثرها على النقود.

١٣.أحمد عبد الله شوقي : الاقتصاد النقدي في الفكر الإسلامي المعاصر.

١٤.ايمن صالح : واقع العملات الرقمية.

١٥.باسل الخوري : نظام النقدي الدولي.

١٦.جلال عزايز : آليات اصلاح النظام النقدي الدولي.

١٧.حسن عبد الله الأمين : التنمية في الإسلام.

١٨.حسين شحاته : محاسبة الزكاة في ضوء المعايير الشرعية.

١٩. راويه رافع وايناس نبيل : عملة البتيكوين.
٢٠. رفيق يونس المصري : أصول الاقتصاد الإسلامي.
٢١. رفيق يونس المصري : المصارف والنقود الإسلامية.
٢٢. رفيق يونس المصري : النقود والبنوك: النظرية والتطبيق.
٢٣. ساموبلسون، بول وآخرون، الاقتصاد.
٢٤. سامي السويلم : صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي.
٢٥. عادل عبدالحميد : النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
٢٦. عبد الرحمن يسري : النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي.
٢٧. عبد الرحمن يسري :موسوعة الاقتصاد الإسلامي.
٢٨. عبد الله المنيع بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص١٨٩.
٢٩. عبد الله بن الشيخ المحفوظ :صناعة الفتوى في القضايا المعاصرة.
٣٠. عبدالرزاق منصور : مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي.
٣١. علي أحمد السالوس : فقه التيسير المعاصر.
٣٢. علي أحمد السالوس : موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة.
٣٣. علي أحمد السالوس: الاقتصاد الإسلامي والنقود المعاصرة.
٣٤. علي محيي الدين القره داغي : النظام النقدي الإسلامي ومشكلاته المعاصرة
٣٥. علي محيي الدين القره داغي : بحوث في الاقتصاد الإسلامي.
٣٦. علي محيي الدين القره داغي: (٢٠١١م). دراسات في الاقتصاد الإسلامي.
٣٧. علي محيي الدين القره داغي: التمويل الإسلامي المعاصر: الأسس والتطبيقات.
٣٨. علي محيي الدين القره داغي، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.
٣٩. عيسى عبده : الأسس الاقتصادية لمشكلة النقد الدولي.
٤٠. محمد أبو زهره: العلاقات المالية والاقتصادية في الإسلام.
٤١. محمد أنس الزرقا : المدخل الفقهي العام.
٤٢. محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الإسلام.
٤٣. محمد عبد الحليم عمر : النظام النقدي الدولي بين الماضي والحاضر.
٤٤. محمد عبد الحليم عمر : مشكلة الفقر وتوزيع الدخل والثروة في الإسلام.
٤٥. محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج.
٤٦. محمد عبدالعزيز : التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.
٤٧. محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي.
٤٨. محمد عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل.
٤٩. محمد نجات الله، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق.
٥٠. منذر قحف : الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم.
٥١. منذر قحف : الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته.
٥٢. نعمت عبداللطيف مشهور : الاقتصاد الإسلامي: منهج وواقع.
٥٣. وسام مهدي صالح : المضاربة في العملات واثرها على النظام النقدي.
٥٤. وهبة الزحيلي : المعاملات المالية المعاصرة.
٥٥. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته.

٥٦.يسري أحمد عبد الرحمن.: أزمة النقد المعاصر وعلاجها في الإسلام.
٥٧.يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.
٥٨.يوسف القرضاوي : فقه الزكاة.
٥٩.يوسف القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.
٦٠.سامي حمود : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية.

المقالات :

١. مقال بعنوان اساسيات العملات الرقمية للبنوك المركزية.
٢. مقال بعنوان إصلاح النظام النقدي الدولي، صندوق النقد الدولي.
٣. مقال بعنوان تقارير الاستقرار المالي العالمي.
٤. مقال بعنوان صندوق النقد الدولي والأبحاث الاكاديمية.

Sources :

1. Chapra, M. Umer The Future of Economics: An Islamic Perspective. The Islamic Foundation.
2. Chapra, M. Umer : Islam and the Economic Challenge. The Islamic Foundation.
3. Chapra, M. Umer : What is Islamic Economics?
4. Chapra, M. Umer, Islam and the Economic Challenge, The Islamic Foundation.
5. Chapra, M. Umer, Islamic Economics: What It Is and How It Developed, Islamic Research and Training Institute.
6. Chapra, M. Umer, The Future of Economics: An Islamic Perspective, Islamic Foundation.
7. Chapra, M. Umer, Towards a Just Monetary System, Islamic Foundation.
8. El-Gamal, Mahmoud A., Islamic Finance: Law, Economics, and Practice, Cambridge University.
9. Kahf, Monzer . Islamic Economics: Analytical Study of the Functioning of the Islamic Economic System.
10. Kahf, Monzer, Instruments of Meeting Budget Deficit in an Islamic Economy, Islamic Development Bank.
11. Kahf, Monzer, Islamic Finance and Economic Development, Islamic Research and Training Institute.
12. Mirakhor, Abbas & Krichene, Noureddine The Recent Crisis: Lessons for Islamic Finance.
13. Mirakhor, Abbas. Risk Sharing and the Stability of Islamic Finance.
14. Siddiqi, M. N. Issues in Islamic Banking. The Islamic Foundation.
15. Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Issues in Islamic Banking: Selected Papers, Islamic Foundation.
16. Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Money, Interest and Banking in Islamic Perspective, Islamic Foundation.
17. Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective, Islamic Foundation.

هوامش البحث

[١] سامي حمود : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ص١٢٧.
[٢] رفيق يونس المصري : أصول الاقتصاد الإسلامي، ص٢١٣.
[٣] منذر قحف : الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ص١٨٩.
[٤] يسري أحمد عبد الرحمن.: أزمة النقد المعاصر وعلاجها في الإسلام، ص٧٨.
[٥] محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص١٥٦.
[٦] نعمت عبد اللطيف : السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص٢٣٤.
[٧] عيسى. عبده : الأسس الاقتصادية لمشكلة النقد الدولي.، ص١٦٧.
[٨] علي محيي الدين القره داغي: (٢٠١١م). دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص٢٩١.
[٩] محمد عبد المنعم.: نحو تطوير نظام نقدي إسلامي، ص١٤٣
[١٠] ابن تيميه : مجموع الفتاوى. ج٢٩، ص٤٧٢.
[١١] رفيق يونس المصري : المصارف والنقود الإسلامية، ص١٥٦.
[١٢] ابن خلدون : المقدمة، ص٣٢٨.

[١٣] علي أحمد السالوس : موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة، ص٤٧٨.

[١٤] وهبة الزحيلي : المعاملات المالية المعاصرة، ص٨٩.

[١٥] نزيه حماد : معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص٤٤٥.

[١٦] أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين، ج٤ ص٨٨.

[١٧] محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص٢٦٧.

[١٨] يوسف القرضاوي : فقه الزكاة، ج١ ص٢٦٤.

[١٩] ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٢ ص١٥٥.

[٢٠] عبد الله المنيع بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص١٨٩.

[٢١] محمد عبد الحليم عمر : النظام النقدي الدولي بين الماضي والحاضر، ص٢٣٤.

[٢٢] حسين شحاته : محاسبة الزكاة في ضوء المعايير الشرعية.، ص٣١٢.

[٢٣] علي محيي الدين القره داغي : بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص١٥٦-١٥٨.

[٢٤] احمد النجار : البنوك الإسلامية وأثرها على النقود، ص٢٦٧.

[٢٥] عبد الرحمن يسري :موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ج٣ ص٤٤٥.

[٢٦] سامي السويلم : صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، ص٨٩.

[٢٧] محمد أنس الزرقا : المدخل الفقهي العام، ج٢ ص٨٧٦.

[٢٨] منذر قحف : الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، ص٢٣٤.

[٢٩] رفيق يونس المصري : النقود والبنوك: النظرية والتطبيق، ص٣١٢.

[٣٠] عبد الرحمن يسري : النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ص٤٥٦.

[٣١] محمد عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل، ص١٧٨.

[٣٢] محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج، ص٣٨٩.

[٣٣] علي أحمد السالوس : فقه التيسير المعاصر، ص٣٤٥.

[٣٤] نعمت عبداللطيف مشهور : الاقتصاد الإسلامي: منهج وواقع، ص٢٦٧.

[٣٥] يوسف القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، ص٨٩

[٣٦] محمد عبد الحليم عمر : مشكلة الفقر وتوزيع الدخل والثروة في الإسلام، ص١٣٤.

[٣٧] عبد الله بن الشيخ المحفوظ :صناعة الفتوى في القضايا المعاصرة، ص٤٥٦.

[٣٨] حسن عبد الله الأمين : التنمية في الإسلام، ص٢٧٨.

[٣٩] محمد الأمين الشنقيطي : اقتصاديات التخلف، ص٣٤٥.

[٤٠] يوسف القرضاوي. فقه الزكاة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص٤٥٢.

[٤١] محمد نجات الله: الربا والفائدة البنكية وأسباب تحريمها. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

[٤٢] علي أحمد السالوس: الاقتصاد الإسلامي والنقود المعاصرة.

[43] Chapra, M. Umer (1996). What is Islamic Economics?

[44] Mirakhor, Abbas & Krichene, Noureddine (2009). The Recent Crisis: Lessons for Islamic Finance

[٤٥] عادل عبدالحميد : النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

[46] Chapra, M. Umer (2000). The Future of Economics: An Islamic Perspective. The Islamic Foundation

[47] Mirakhor, Abbas (2011). Risk Sharing and the Stability of Islamic Finance. IRTI, Jeddah

[48] Siddiqi, M. N. (1983). Issues in Islamic Banking. The Islamic Foundation, UK

[٤٩] محمد عبدالعزيز : التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

[50] Kahf, Monzer (1999). Islamic Economics: Analytical Study of the Functioning of the Islamic Economic

[51] Chapra, M. Umer (2008). Islam and the Economic Challenge. The Islamic Foundation, UK

[٥٢] عبدالرزاق منصور : مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي.

[٥٣] ساموبلسون، بول وآخرون، الاقتصاد،

[٥٤] يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ص ١١٨.

[55] Chapra, M. Umer, Islamic Economics: What It Is and How It Developed, Islamic Research , p. 54.

[٥٦] وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ج٤ ص ٣٧٥

[57] Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Money, Interest and Banking in Islamic Perspective, Islamic , p. 89.

[٥٨] علي محيي الدين القره داغي، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٠٢.

[٥٩] محمد أبو زهره: العلاقات المالية والاقتصادية في الإسلام، ص ٢١١.

[60] Kahf, Monzer, The Islamic Economy: Analytical Study of the Functioning of the Islamic Economic System, , p. 133.

[61] El-Gamal, Mahmoud A., Islamic Finance: Law, Economics, and Practice, p. 91.

[٦٢] محمد نجات الله، التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، ص ٤٧.

[٦٣] يوسف القرضاوي : فقه الزكاة، ج٢، ص ٤١٢.

[64] Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective, p. 142.

[65] Kahf, Monzer, Instruments of Meeting Budget Deficit in an Islamic Economy, Islamic, p. 78.

[66] [5] Chapra, M. Umer, Towards a Just Monetary System, Islamic Foundation p. 103.

[٦٧] علي محيي الدين القره داغي: التمويل الإسلامي المعاصر: الأسس والتطبيقات، ص ١٦٦.

[68] El-Gamal, Mahmoud A., Islamic Finance: Law, Economics, and Practice, Cambridge University p. 120.

[٦٩] أحمد عبد الله شوقي : الاقتصاد النقدي في الفكر الإسلامي المعاصر،ص ٢٢١.

[٧٠] وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ج٥ ص ٤٤١.

[71] Kahf, Monzer, Islamic Finance and Economic Development, Islamic Research and Training p. 67.

[72] Chapra, M. Umer, The Future of Economics: An Islamic Perspective, Islamic Foundation, p. 192.

[73] Siddiqi, Muhammad Nejatullah, Issues in Islamic Banking: Selected Papers, Islamic Foundati, p. 201.

[٧٤] علي محيي الدين القره داغي : النظام النقدي الإسلامي ومشكلاته المعاصرة، ص ١٧٤.

[٧٥] [7]البنك الإسلامي للتنمية، تقرير التنمية في العالم الإسلامي،ص ٨٩.

[٧٦] يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣٢.

[77] Chapra, M. Umer, Islam and the Economic Challenge, The Islamic Foundation, , p. 155.

[٧٨] وسام مهدي صالح : المضاربة في العملات واثرها على النظام النقدي، ص٤٣.

[٧٩] باسل الخوري : نظام النقدي الدولي، ص٥.

[٨٠] باسل الخوري : نظام النقدي الدولي، ص٤

[٨١] وسام مهدي صالح : المضاربة في العملات واثرها على النظام النقدي، ص١٢٣.

[٨٢] جلال عزايز : آليات اصلاح النظام النقدي الدولي ، ص١٠.

[٨٣] مقال بعنوان إصلاح النظام النقدي الدولي، صندوق النقد الدولي.

[٨٤] مقال بعنوان صندوق النقد الدولي والأبحاث الاكاديمية.

[٨٥] مقال بعنوان تقارير الاستقرار المالي العالمي.

[٨٦] راويه رافع وايناس نبيل : عملة البتيكوين ، ص ٣.

[٨٧] ايمن صالح : واقع العملات الرقمية، ص٧.

[٨٨] مقال بعنوان اساسيات العملات الرقمية للبنوك المركزية.

[٨٩] وسام مهدي صالح : المضاربة في العملات واثرها على النظام النقدي، ص١٣٤.